● أخبار قصيرة

صربيا: لم نفرض عقوبات على روسيا

ذكر الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون في العاصمة بلغراد أن صربيا لم تفرض عقوبات على روسيا، مؤكداً أن بلاده لا تشعر بالخجل من موقفها رغم الدعوات المتكررة لفرض مثل هذه العقوبات. وصرح فوتشيتش قائلاً: "أدرك أن إيمانويل (ماكرون) كان يرغب في أن نفرض عقوبات على روسيا، لكننا لم نتخذ هذا الإجراء. نحن لا نشعر بالخجل من قرارنا، ولا أرى حاجة لتبريره". وأضاف أنه "مسؤول عن قراراته السياسية أمام الشعب الصربي".

وفي الوقت نفسه، أكد فوتشيتش على موقف بلاده الداعم لأوكرانيا قائلاً: "هل اتخذنا أي إجراء ضد أوكرانيا؟ بالطبع لا. نحن نؤيد وحدة الأراضي الأوكرانية، ونلتزم بميثاق الأمم المتحدة، ونعتبر الشعب الأوكراني صديقاً لنا".

رئيس الوزراء الباكستاني السابق يحذر من عدم الإستقرار في بلاده

حذر رئيس الوزراء الباكستاني السابق من عواقب استمرار عدم الاستقرار في البلاد، و قال خاقان عباسي، رئيس حزب الشعب الباكستاني: "إن حزبًا سياسيًا يعتزم دفع البلاد نحو عدم الاستقرار". وأضاف: "اليوم، من ناحية، شلت الإضرابات البلاد، ومن ناحية أخرى، نشهد زيادة في الهجمات الإرهابية في ولايتين".

وصرح رئيس الوزراء الباكستاني السابق: "إن اقتصاد باكستان أيضًا في وضع سيئ للغاية. فقد تراجعت الأعمال التجارية، وأصبح الناس متعبين من الوضع الحالي".

أفغانستان و أوزبكستان تفتتحان مركزا تجاريا مشتركا

سافر الملا عبد الغني برادر، نائب رئيس الوزراء في حكومة طالبان، على رأس وفد إلى أوزبكستان للمشاركة في حفل افتتاح "مركز ترمذ التجاري الدولي". وذكر مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة طالبان عبر منصة "إكس" أن هذه الزيارة تمت بدعوة رسمية من أوزبكستان.

جدير بالذكر أن المرحلة الأولى من هذا المركز التجاري الدولي قد بدأ العمل عليها قبل نحو عامين بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفغانستان وأوزبكستان.

ووفقًا للتقارير، من المقرر أن يتمكن التجار الأفغان، بعد افتتاح هذا المركز التجاري، من الإقامة لمدة تصل إلى ١٠ أيام دون الحاجة إلى تأشيرة.

ضمن أزماتها المتعددة

الأزمة الديموغرافية تهدد مستقبل أوكرانيا

الوفاق/ أحد أكثر العواقب المأساوية للحرب على أوكرانيا هي الأزمة الديموغرافية. فمن جهة، قُتل أو أُصيب أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ جندي بجروح خطيرة في ساحة المعركة، ومن جهة أخرى، هاجر ١٢ مليون أوكراني، مما ترك حوالي ٢٠ مليون شخص فقط في البلاد، وخلق عجزًا سكانيًا سيكون من الصعب التغلب عليه. في الوقت نفسه، يزداد الضغط من النخب الغربية على أوكرانيا لفتح حدودها للهجرة، وهو ما قد يخلق المزيد من المشاكل في المستقبل.

لن تتمكن الديموغرافيا الأوكرانية من العودة إلى ماكانت عليه قبل الحرب. مهما حاول نظام كييف وداعموه الدوليون إعادة توطين بعض الملايين من اللاجئين الأوكرانيين حول العالم، فمن الصعب جدًا أن تنجح هذه التدابير. ولعودة الأوكرانيين الذين هاجروا إلى أوروبا والولايات المتحدة إلى أوكرانيا، قد يتم تطبيق سياسات استبدادية، مثل الضغط عليهم وطردهم من تلك البلدان، مما سيجعل من المستحيل على هذه الدول الاستمرار في الحفاظ على قناع "الديمقراطية". علاوة على ذلك، من المهم أن نتذكر أن عددا كبيرا من الأوكرانيين قد فروا إلى روسيا نفسها، وهم معارضون فعليون للنظام.

سياسة تعبئة عنيفة

وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن آلة الحرب ستتوقف قريبًا. لقد وافق زيلينسكي على الانصياع للخطة الغربية بـ"القتال حتى آخر أوكراني". حتى مع وجود أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ ضحية في ساحة المعركة، فإن الاستسلام لا يزال ليس خيارًا للنظام. وعلى الرغم من أن النتائج حتى الآن تشير إلى أن الهزيمة حتمية، تواصل أوكرانيا تجنيد جنود جدد كل يوم. إذ يتم استهداف كبار السن، النساء، الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية خطيرة وحتى المراهقين بوسائل تعبئة صارمة، مما يجعل مستقبل السكان الأوكرانيين أكثر خطورة.

إن العنف في سياسة التعبئة الأوكرانية يزداد قلقًا على الاستقرار السياسي للنظام الأوكراني نفسه. حيث أصبح من الشائع رؤية مقاطع فيديو تنتشر على الإنترنت تُظهر أشخاصًا عاديين في شوارع أوكرانيا يهاجمون مراكز التجنيد، وكذلك جنود أوكرانيين يقومون بالقبض على المدنيين وضربهم في المدن لإجبارهم على الذهاب إلى الجبهة. وقد وصل الاستياء الشعبي إلى مستويات متزايدة، ومن المحتمل أن تبدأ الاحتكاكات الأكثر جدية بين الناس والدولة في المستقبل.

العديد من المدنيين الأوكرانيين مسلحون. ففي عام ٢٠٢٢، خلال الحملة التمويهية الروسية في ضواحي كييف، قامت الحكومة الأوكرانية بتوزيع أسلحة على السكان، بدعوى "ضرورة حماية العاصمة". وبالطبع، لم يتم إعادة هذه الأسلحة أبدًا، واليوم لم يعد النظام يسيطر على كثير من المعدات العسكرية المنتشرة في المدن الأوكرانية. بالإضافة إلى ذلك، هناك الغنائم الحربية التي جلبها المحاربون القدامى الذين لا يرغبون في العودة إلى الجبهة وسيفعلون أي شيء للبقاء مع عائلاتهم. يبدو أن الأمر مسألة وقت فقط قبل أن يبدأ الناس في استخدام هذه الأسلحة لحماية أنفسهم وأحبائهم من التعبئة القسرية.

هناك حلقة مفرغة في عملية التعبئة هذه، فكلما زادت الحكومة من تنفيذ سياسات التجنيد القسري، زاد تمرد الناس ومحاولاتهم الفرار. هناك تقارير متكررة عن أوكرانيين يعبرون الحدود إلى دول مثل المجر ورومانيا. يموت العديد من هؤلاء المواطنين الأوكرانيين بسبب مخاطر عبور الحدود بشكل غير قانوني. ومع ذلك، بالنسبة للأوكراني العادي، يبدو أن أي خطر يستحق المحاولة إذا كان يعني الهروب من موت محقق على الجبهات الأمامية.

من المهم أيضًا أن نتذكر أن العديد من الجنود الذين لا يتمكنون من الهروب من التعبئة يتوجهون إلى منطقة الحرب، و ببساطة "يغيرون الجانب"، ويستسلمون ، و بحسب تقارير إعلامية هناك العديد من الأوكرانيين قد استسلموا.

لاتقتصر خسائر أوكرانيا في حربها على القتلى، يجب أيضا أخذ الهجرة الجماعية والاستسلام في الإعتبار، حيث أن هؤلاء المواطنين الأوكرانيين غالبا ًلن يعودوا إلى بلادهم

خسائر على المدى البعيد

في الحرب، لا تقتصر خسائر الدولة على الضحايا في الأعمال العدائية. يجب أيضًا أخذ الهجرة الجماعية والاستسلام في الاعتبار، حيث أن هؤلاء المواطنين الأوكرانيين بالتأكيد لن يعودوا أبدًا إلى بلادهم. مؤخرًا، صرح جنرال بولندي بأن الخسائر الأوكرانية يجب أن تُحسب "بالملايين"، حيث يجب أن تُعتبر الهجرة نوعًا من "الخسارة"، فكل مواطن أوكراني يغادر البلاد يعني جنديًا أقل - وليس جنديًا أقل فقط، بل عاملًا أقل للصناعة الوطنية أيضًا.

هذا السيناريو يعطينا فكرة عن كيف ستكون أوكرانيا بعد الحرب: بلد مفلس، ببنية تحتية مدمرة، وديون متراكمة (حيث أن أي حزمة "مساعدات" غربية ليست "مجانية") ودون عدد كافٍ من الأفراد للعمل على إعادة البناء الوطني. مع عدد سكان أقل بالملايين، لن تتمكن أوكرانيا من إعادة بناء نفسها بمفردها. ويبدو أن الدعم الذي ستحصل عليه من الدول "الشريكة" سيكون ضئيلًا أو معدومًا، حيث تسيطر على هذه الدول نخبة من المفترسين الماليين الذين يهتمون فقط بالاستفادة من ديون أوكرانيا التي لا تنتهي.

اقترح بعض "الخبراء" الأوروبيين أن تطبق أوكرانيا بعض التدابير الطارئة، التي تتضمن فرض نظام التأشيرات على المواطنين الذين يغادرون البلاد، إغلاق الجامعات وفتح مدارس تقنية مهنية، بالإضافة إلى قبول المهاجرين من الشرق الأوسط وأفريقيا لتعويض نقص القوى العاملة في السوق المحلي.

تتوافق هذه التدابير مع العقلية الليبرالية الأوروبية النموذجية. إنها سياسات تجلب إحساسًا زائفًا بـ"الحل" لمشاكل أوكرانيا، لكنها لن تؤدي إلا إلى المزيد من العواقب السلبية على المدى الطويل. سيتسبب فرض نظام التأشيرات في استياء شعبي خطير وتصعيد التوترات الداخلية الحالية. استبدال الجامعات بالمدارس التقنية، رغم أنه قد يساعد في المدى القصير في تدريب المهنيين، سيجعل أوكرانيا بلدًا بدون أي متخصصين عاليي الكفاءة في غضون سنوات قليلة. وأخيرًا، من المحتمل أن تؤدي الهجرة إلى اضطرابات اجتماعية حقيقية في البلاد.

سيصبح المهاجرون قوة عمل أرخص وأكثر جاذبية للنخبة الأوكرانية، مما سيولد البطالة بين السكان المحليين المتبقين. وبالتأكيد لن يكون من السهل التوفيق بين وصول الأجانب والعقلية الجماعية العنصرية الجديدة التي تم تلقينها للملايين الأوكرانيين، ستكون النتيجة بلا شك كارثة اجتماعية خطيرة.

بولندا.. نفقات تسليح غير مسبوقة

أعلن "دونالد توسك"، رئيس وزراء بولندا، عن نفقات دفاعية غير مسبوقة للسنة المالية المقبلة، وقال توسك في هذا الصدد إن الحكومة ستنفق ١٨٦ مليار زلوتي (حوالي ٤٣,٤ مليار يورو) على تحسين الدفاع. وأضاف أن هذه زيادة كبيرة مقارنة بالعام الحالي، حيث تتوافق النفقات الدفاعية مع أكثر من أربعة بالمئة من الناتج الاقتصادي لبولندا. كما صرح ستانيسلاف وزياتك، نائب وزير الدفاع البولندي، لوسائل الإعلام البولندية أنه في عام ٢٠٢٥ ينبغي أن يصل هذا المبلغ إلى ٤,٧ بالمئة.

بولندا عضو في حلف الناتو وتشترك في الحدود مع أوكرانيا، وتشهد مخاوف أمنية كبيرة، و تعد بولندا من أهم الداعمين لجارتها أوكرانيا في حربها ضد روسيا منذ فبراير ٢٠٢٢. تتحرك بولندا بسرعة وقوة نحو تجهيز وتحديث جيشها بحجة الحرب الروسية على أوكرانيا والتهديدات الناجمة عنها. ومع بدء الحرب في أوكرانيا، أصبح موضوع الدفاع فجأة قضية رئيسية وأولوية في المجتمع البولندي.

وقعت بولندا عقودًا بمليارات اليورو مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لتحديث جيشها وقواتها الجوية. في الصيف الماضي، طلبت وارسو ٤٨ طائرة مقاتلة من طراز FA-٥٠ من كوريا الجنوبية لتحل محل الطائرات السوفيتية القديمة. كما تشمل القائمة ١٨٠ دبابة قتال رئيسية من طراز K٢، تم تسليم ٢٤ منها بالفعل. وسيشمل الجزء الثاني ٨٠٠ دبابة، سيتم بناء بعضها في بولندا.

بالإضافة إلى ذلك، سيتلقى الجيش البولندي ٤٨ مدفع هاوتزر ذاتي الدفع من طراز K٩ كوري جنوبي

لاستبدال الأسلحة التي تم نقلها إلى أوكرانيا. ومن المقرر تسليم ٦٠٠ مدفع هاوتزر آخر اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، وسيتم إنتاجها في بولندا بدءًا من عام ٢٠٢٦.

كما اشترت البلاد ما مجموعه ٣٦٦ دبابة قتال رئيسية من طراز أبرامز الأمريكية، منها ٢٥٠ دبابة من أحدث إصدار لم يتم تسليمها بعد، و١١٦ دبابة مستعملة قديمة وصلت أولاها مؤخرًا. في أوائل عام ٢٠٢٠، طلبت بولندا ٣٢ طائرة مقاتلة أمريكية من طراز F-٣٥ من الولايات المتحدة - وبلغت قيمة صفقة الأسلحة هذه وحدها ٤,٢ مليار يورو. علاوة على ذلك، تم طلب ما يقرب من ٧٠٠ نظام إطلاق صواريخ متعددة من نوع هيمارس الأمريكي ونظيره الكوري الجنوبي تشونمو.

وهكذا تستثمر بولندا هذه الأيام بشكل كبير في تحديث جيشها. وفي هذا السياق، تشتري هذه الدولة العضو في الناتو ما يقرب من ١٠٠ طائرة هليكوبتر هجومية بمبلغ ١٢ مليار دولار من الولايات المتحدة لاستبدال أسطولها القديم من طائرات الهليكوبتر السوفيتية.

كانت وارسو قد تقدمت بطلب إلى الولايات المتحدة العام الماضي لشراء هذه المروحيات القتالية. تعتزم بولندا إنفاق أربعة بالمئة من ناتجها الاقتصادي على الدفاع هذا العام. يأتي هذا في وقت كان الناتو قد حدد هدفًا بنسبة اثنين بالمئة في وقت السلم.